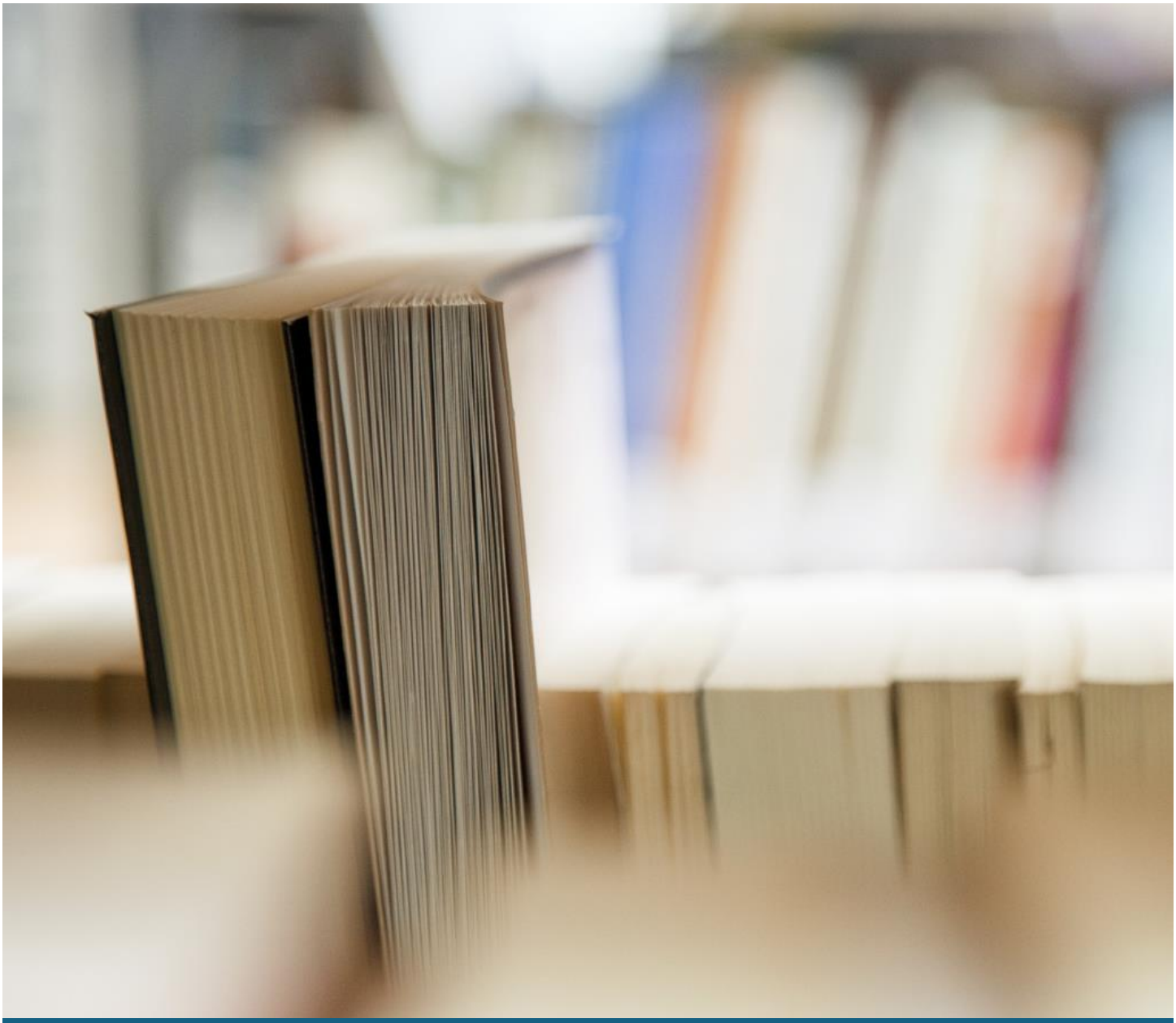

ورقة تقدير موقف: **الانتخابات البرلمانية العراقية 2025: النتائج والتأثيرات المحلية والإقليمية.**

ملخص الورقة : الانتخابات البرلمانية العراقية 2025 تؤكد أن الصندوق شكّل مدخلاً لاستئناف مفاوضات تقسيم النفوذ بين مكونات (شيعية، سنية، كردية)، بدلاً من الانتقال نحو ديمقراطية برامجية، رغم صدارة إئتلاف الإعمار والتنمية بقيادة "محمد شياع السوداني" بـ(46) مقعداً، والتوازن الجديد يفتح نافذة ضيقة لتعزيز المؤسسية في الدولة العراقية وضبط العلاقة مع المحاور الخارجية.

بإشراف مدير المركز:
الأستاذ الدكتور حسن المومني

إعداد: الدكتور قيس الخطيب والباحثين: عبد الله ميرزا، يوسف الجريري

"ورقة تقديرموقف"

قراءة في الانتخابات البرلمانية العراقية 2025:
النتائج والتأثيرات المحلية والإقليمية.

❖ سياق عام:

تؤكد انتخابات 2025 في العراق أن الصندوق وحده لا يحسم السلطة، بل يفتح الباب لسلسلة مفاوضات معقدة بين مكوّنات البنية السياسية والاجتماعية (الشيعية والسنية والكردية)، يتداخل فيها المحلي مع الإقليمي والدولي.

هذه الورقة تنطلق من **فرضية أساسية** هي: أنّ نتائج الانتخابات **أعادت إنتاج مراكز الثقل التقليدية، لكنها في الوقت ذاته خلقت نافذة ضيقة لتعزيز المؤسسية في الدولة العراقية وضبط العلاقة بين الدولة العراقية والمحاور الخارجية، كما تؤكد أن التحول السياسي في العراق يسير بشكل مستمر نحو تطوير الحالة السياسية وتجذير الديمقراطية.**

❖ نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد: تكريس كتلة وسط شيعية و"بيضة قبان سنية – كردية":

أبرز ما أفرزته الانتخابات هو صعود **تحالف الإعمار والتنمية** بقيادة **محمد شياع السوداني** كأكبر كتلة برلمانية بحوالي 46 مقعداً، ما يضعه في موقع محوري داخل أي معادلة حكومية مقبلة، في المقابل، لم يُهزم **الإطار التنسيقي**، بل أعاد تجميع أحزابه التقليدية (دولة القانون 29 مقعداً، بدر- الصادقون بزعامة قيس الخزعلي 27 مقعد، وغيرها) تحت مظلة واحدة، معتمداً على تفسير المحكمة الاتحادية لمفهوم "الكتلة الأكبر" داخل البرلمان، ما يجعله قادراً على تشكيل أكثرية نيابية عندما يتحالف مع السوداني أو ضده.

على المستوى السني، برز تحالف **تقدّم** بقيادة **محمد الحلبوسي** بنحو 36 مقعداً، يليه تحالفات عزم والسيادة وكتل محلية في نينوى وصلاح الدين والأنبار، ما يجعل البيت السني متعدداً لكنه يميل إلى خيارات براغماتية تشتري الاستقرار وإعادة الإعمار مقابل الدعم السياسي.

أما في المعسكر الكردي، فالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يمتلكان معاً نحو 40 مقعداً، ويحافظان على موقع "بيضة القبان" القادرة على ترجيح كفة أي طرف شيعي في لحظة الحسم

هذا التوزيع يعني عملياً:

- لا توجد أغلبية منفردة لأي طرف.
- مركز الثقل العددي والسياسي (داخل البيت الشيعي).
- السنة والأكراد سيبقون عامل ترجيح لا يمكن تجاوزه، لكن ضمن منطق محاصصة ومقايضات لا ضمن منطق برنامج وطني واضح.

البند	الرقم / المعلومات (2025)
إجمالي عدد مقاعد البرلمان	329
عدد الدوائر الانتخابية	19دائرة (محافظات+ بغداد مقسمة إلى كرخ و الرصافة).
إجمالي عدد المرشحين	7,754مرشّحًا
عدد الذكور من المرشحين	5,504
عدد الإناث من المرشحات	2,250
المقاعد المخصصة لكوتا النساء	83مقعدًا
المقاعد المخصصة للأقليات	9مقاعد
مقاعد حسب المكون	○ شيعة: 187 مقعدًا. ○ سنة: 77 مقعدًا. ○ أكراد: 56 مقعدًا
عدد القوائم: التحالفات / الأحزاب / القوائم المنفردة	31 تحالف + 38 حزب + 75 قائمة منفردة.

✓ **موقف الورقة:**

كرّست الانتخابات استمرار النظام التوافقي القائم على تحالف ثلاثي (شيعي – سني – كردي)، مع انتقال مركز الثقل من شخصيات **"**صدامية**"** إلى شخصية وسطية (براغماتية) مثل السوداني، من دون أن يعني ذلك انتقالاً حقيقياً نحو ديمقراطية برامجية.

**** <u>وفيما يلي تحليل تفصيلي للانتخابات:</u>**

- **أولاً: <u>خريطة التحالفات الشيعية – السنية – الكردية</u>:**

أ. <u>البيت الشيعي:</u> صراع داخل الإطار بين منطق الدولة ومنطق الفصائل:

خريطة المكوّن الشيعي والذي حصل على 187 مقعدا بعد الانتخابات تقوم على أربعة عناصر:

1. الإطار التنسيقي التقليدي، وينقسم داخلياً بين جناح المالكي الأكثر تشدداً وجناح براغماتي أقرب لرؤية السوداني.
2. التيار الصدري الغائب انتخابياً بإعلان **مقتدى الصدر** مقاطعة الانتخابات البرلمانية، إلا أنه حاضر جماهيرياً كعامل ضغط لا يمكن تجاهله.
3. قوى شيعية براغماتية مستقلة أو شبه مستقلة (على رأسها تيار الحكمة / عمار الحكيم) وبعض الشخصيات المستقلة، تميل إلى دعم أي صيغة تضمن الاستقرار وتوازن العلاقات مع واشنطن وطهران.
4. الفصائل المسلحة التي يتجاوز نفوذها حجم تمثيلها البرلماني (منظمة بدر، عصائب أهل الحق)، وتمتلك قدرة التعطيل أو التمرير في ملفات الأمن والسيادة.

الخلافات الجوهرية داخل هذا البيت تتمحور حول: من يقود رئاسة الوزراء، سقف الارتباط مع إيران، وكيفية التعامل مع الولايات المتحدة.

✓ **موقف الورقة:**

البيت الشيعي يتجه موضوعياً نحو صيغة براغماتية يجعل السوداني خياراً منطقياً، لكن وزن المالكي والفصائل يضمن استمرار حالة "رئيس وزراء تحت المراقبة"، لا رئيس وزراء بيد كاملة.

ب. <u>البيت السني</u>: براغماتية ما بعد داعش:

- البيت السني موزع بين:
  - كتلة تقدّم (محمد الحلبوسي) الأكثر تماسكاً وبُعداً تنظيمياً وإدارياً، حيث حصلت على 36 مقعداً، و**تميل إلى دعم السوداني كمرشح توافقي مستقر لا يعيد إنتاج توترات ما قبل 2014**، مع الحفاظ على تحالف استراتيجي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.
  - كتلة السيادة/ العزم (خميس الخنجر) ذات الطابع التفاوضي، تبحث عن ضمانات تنموية وإدارية، وتميل أيضاً إلى السوداني بشرط المكاسب في ملف الإعمار والإدارة المحلية.
  - كتل محلية ومجموعة مستقلين في المحافظات المحررة، تحركها معايير الخدمات والأمن أكثر من الأيديولوجيا.
- القرار السني متأثر بقوة بعاملين:
  - دعم عربي - خليجي يفضّل حكومة براغماتية، غير صدامية مع واشنطن ولا شديدة الارتباط بالمحور الإيراني.
  - نفوذ تركي خاصة في نينوى وكركوك.

✓ **موقف الورقة:**

السنة يتحركون ضمن منطق "استقرار مقابل تنمية"، وفي هذا الإطار يصبح السوداني خياراً مفضلاً مقارنة بعودة المالكي؛ التي ترتبط في الذاكرة السنية بفترة الاستقطاب والانهيار الأمني.

ج. <u>البيت الكردي</u>: تباين المحاور ووحدة المصالح

- المشهد الكردي يقوم على ثنائية، حيث حصل على 40 مقعد:
  - الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني حصل على 26 مقعداً (KDB) والمرتبط بعلاقات وثيقة مع تركيا والخليج والولايات المتحدة، يميل إلى مرشح شيعي براغماتي يحافظ على توازن خارجي.
  - الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة طالباني حصل على 14 مقعداً (PUK) الأقرب تقليدياً إلى إيران ودوائر الإطار التنسيقي.
- رغم التباين، يتفق الحزبان على أهداف أساسية في بغداد: حصة الإقليم من الموازنة، آليات النفط والإيرادات، وضع البيشمركة، والنفوذ في كركوك والمناطق المتنازع عليها.

✓ **موقف الورقة:**

الموقف الكردي سيتجه في النهاية إلى دعم الطرف الشيعي القادر على تقديم ضمانات مالية ونفطية وسياسية للإقليم، ما يجعل السوداني مرشحاً مفضلاً للديمقراطي الكردستاني مع احتمال مساومة الاتحاد الوطني مع الإطار قبل دخول التسوية النهائية.

- **ثانياً: <u>السيناريوهات المحتملة لتشكيل الحكومة</u>:**
  - **السيناريو الأول: تجديد ولاية السوداني (السيناريو المرجّح):**
    - يقوم هذا السيناريو على:
    - تسوية داخلية في الإطار التنسيقي تقبل ببقاء السوداني، مقابل ضمانات للفصائل وجناح المالكي داخل الحكومة.
    - تحالف مع كتلة تقدّم وقوى سنية أخرى، ومع الحزب الديمقراطي الكردستاني وجزء من الاتحاد الوطني، ضمن معادلة ثلاثية (شيعية – سنية – كردية).
    - قبول خارجي مشترك من واشنطن وطهران ودول الخليج؛ باعتباره خياراً براغماتياً يجنّب الجميع صداماً مكلفاً .
    - **نقاط القوة:** شرعية انتخابية، قابلية للتفاهم مع السنة والأكراد، قدرة على إدارة توازن خارجي نسبي خصوصا مع دول الجوار (الأردن، الخليج العربي، مصر، سوريا).
    - **نقاط الضعف:** استمرار نفوذ الإطار والفصائل داخل مفاصل الدولة، خطر تحوّل السوداني إلى "رئيس وزراء مقيد" إذا لم تُحسم ملفات السلاح والفساد تدريجياً.
  - **السيناريو الثاني: مرشح الإطار الثقيل (المالكي أو شخصية قريبة منه):**
    - هذا السيناريو يعكس رغبة أجنحة داخل الإطار في استعادة مركز القرار لمنطق أكثر التصاقاً بطهران وأقل انفتاحاً على واشنطن والخليج.
    - عقباته:
    - رفض سني واضح لعودة المالكي؛ بحكم الإرث الطائفي وفترة صعود داعش.
    - تحفّظ (كردي، خليجي، أمريكي) على شخصية مرتبطة بمرحلة الانقسام والانهيار الأمني.

✓ **موقف الورقة:**

هذا السيناريو ضعيف الحدوث، لكنه يستخدم كورقة ضغط داخل الإطار لمساومة السوداني، وليس كبوابة حقيقية لحكومة مستقرة.

- **السيناريو الثالث: مرشح توافقي ثالث**
  - يفعّل هذا الخيار عندما تتعذر التسوية بين جناحي السوداني والمالكي، فيُنتَج مرشحاً شيعياً وسطياً، مقبول من الإطار ومن السنة والأكراد ومن العواصم الإقليمية والدولية، خصوصاً في ظل وجود شبه نمطية بعدم تكرار رئاسة اي رئيس وزراء لأكثر من دورة واحدة.

- ميزة هذا السيناريو أنه يخفف الاستقطاب داخل البيت الشيعي، لكنه يحمل عيباً بنيوياً: غالباً ما يأتي بمرشح ضعيف داخلياً يعتمد على دعم خارجي وعلى تحالفات هشة، ما يكرّس نموذج "الحكومة المساومة" لا "حكومة البرنامج".

- **السيناريو الرابع: انسداد سياسي طويل وحكومة تصريف أعمال**

في حال فشل السيناريوهات السابقة، يمكن أن يدخل العراق في مرحلة انسداد سياسي تمتد لأشهر، تبقى فيها حكومة تصريف أعمال وتتعطل ملفات الموازنة والإصلاح، ما يفتح الباب لعودة الاحتجاجات وتصاعد نفوذ الفصائل .

✓ **موقف الورقة:**

السيناريو الأكثر اتساقاً مع موازين القوى الداخلية والخارجية هو **تجديد ولاية السوداني**، ضمن صفقة واضحة المعالم، شريطة أن يترافق ذلك مع برنامج زمني واقعي لمعالجة ملفات السلاح المنفلت والفساد والخدمات، وإلا ستتحول الولاية الثانية إلى إدارة أزمة لا إلى إدارة انتقال.

- **ثالثاً: <u>تأثير نتائج الانتخابات على العلاقات العراقية–العربية، وخصوصاً مع الأردن</u>:**

تؤثر نتائج الانتخابات بصورة مباشرة في مسار العلاقات العراقية–العربية، لا سيما مع الأردن الذي يُعدّ شريكاً اقتصادياً وأمنياً أساسياً للعراق، ففي حال استمرار حكومة براغماتية على غرار حكومة السوداني، يُتوقع أن تشهد مشاريع الربط الكهربائي الأردني–العراقي، والمدينة الاقتصادية المشتركة على الحدود، والتسهيلات التجارية عبر معبر طريبيل، تقدّماً ملموساً، إلى جانب تعزيز التعاون الأمني في ملفات ضبط الحدود ومكافحة تهريب المخدرات، كما يمكن أن تتوسع آفاق التعاون في مجالات النقل البري والموانئ واللوجستيات، بما يعزز موقع البلدين في شبكات التجارة الإقليمية، مع مراعاة عدم عرقلة الفئات و التيارات المحسوبة على إيران لأي تفاقم في العلاقة مع الاردن.

أما في حال صعود مرشّح أكثر قرباً من محور إيران التقليدي، فقد يتباطأ زخم التعاون الاقتصادي مع الأردن؛ لصالح تعميق الشراكة العراقية-الإيرانية ومشاريع الربط داخل محور طهران – بغداد - دمشق.

ومع ذلك، يبقى الأردن معنياً بدرجة عالية باستقرار العراق؛ نظراً لارتباط أمنه الوطني بالتطورات الداخلية في بغداد، ولأهمية العراق بوصفه ممراً حيوياً للتجارة والطاقة بين الخليج وبلاد الشام وأوروبا.

- **رابعاً: موقع إيران والولايات المتحدة والخليج في معادلة ما بعد الانتخابات:**
  - **إيران: نفوذ متجذّر يواجه سقفاً شعبياً ودولياً:**

إيران معنية أولاً بضمان استمرار نفوذها داخل مؤسسات الدولة والحشد الشعبي والفصائل المقرّبة منها، وتفضّل من حيث المبدأ مرشحاً أكثر التصاقاً بالإطار التقليدي، مثل المالكي أو شخصية من دائرته، لكن طهران تدرك أيضاً:

- حساسية الشارع العراقي من أي تدخل خارجي.
- تزايد الضغوط الدولية على الفصائل.
- مخاطر أن يُنظر إلى أي حكومة بوصفها "امتداداً" مباشراً للمحور الإيراني، بما يقوّض شرعيتها.

لذلك تبدو إيران مستعدة لقبول السوداني كخيار وسط؛ ما دام لا يمس ببنية نفوذها الأمني والسياسي، مع السعي لضبطه من داخل الإطار والفصائل.

  - **الولايات المتحدة: شريك أمني يريد براغماتية من دون استفزاز:**

الولايات المتحدة ترى في السوداني شريكاً يمكن البناء عليه في ملفات مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، وتفضّل استمرار حكومة لا تذهب إلى قطيعة معها ولا إلى ارتهان كامل لإيران.

كما يمكن تلخيص مصالح واشنطن الأساسية، بـ:

- استمرار التعاون الأمني والعسكري.
- الحد من نفوذ الفصائل المرتبطة بإيران.
- تجنب عودة شخصية مثيرة للجدل مثل المالكي إلى رئاسة الحكومة.

لكن قدرة واشنطن على فرض (خيارات محددة)، تبقى محدودة بسبب:

- حساسية الرأي العام العراقي من الوجود الأمريكي.
- قابلية أية إشارة دعم أمريكي لأن تُستخدم ضد المرشح المدعوم داخلياً.

  - **دول الخليج: استقرار، اقتصاد، وتوازن مع إيران:**

دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات تنظر إلى الحكومة العراقية المقبلة من زاوية:

- الاستقرار الأمني في غرب العراق والحدود.
- فرص الربط الكهربائي والطاقة والاستثمار.
- قدرة بغداد على موازنة النفوذ الإيراني من دون الدخول في صدام مفتوح معه.

من هنا، يظهر السوداني كفرصة لتعزيز التعاون الاقتصادي وتخفيف الاستقطاب الطائفي بخطاب براغماتي أقل حدة، بينما تثير شخصية مثل المالكي قلقاً من إعادة إنتاج أجواء استقطاب لا تخدم مصالح الخليج.

في الوقت ذاته، تحاول إيران بناء قنوات مع شخصيات سنية وكردية لمنع تشكل محور سني – خليجي موحد ضدها، بينما يرتبط الحزب الديمقراطي الكردستاني بعلاقات وثيقة مع الخليج وتركيا، في حين يميل الاتحاد الوطني نحو طهران.

❖ **خلاصة موقفية**

- **النتيجة البنيوية للانتخابات:**

الانتخابات لم تغيّر بنية النظام بل أعادت تثبيته: مركز ثقل شيعي، وبيضة قبان سنية – كردية، وقرار حكومي يُحسم في غرف التفاوض أكثر مما يُحسم في صناديق الاقتراع.

- **الفرصة المتاحة:**

تجديد ولاية السوداني، إذا جاء ضمن صفقة واضحة المعالم مع السنة والأكراد وبرنامج داخلي جدي للإصلاح، يمكن أن يشكل لحظة انتقال من منطق إدارة الأزمة إلى منطق إدارة التوازن، داخلياً وخارجياً.

- **ما ينبغي مراقبته من منظور تحليلي:**

- قدرة السوداني أو أي مرشح توافقي على تحييد نفوذ الفصائل تدريجياً لصالح الدولة.
- شكل العلاقة الفعلية بين بغداد وكل من طهران وواشنطن والخليج، وهل تتحول المنافسة إلى فرص اقتصادية أم إلى صراع محاور بالوكالة.
- تفاعل الشارع العراقي، خصوصاً جمهور تشرين والتيار الصدري، مع أي حكومة جديدة، وهل يسمح لها بهامش عمل، أم يدفعها سريعاً إلى مربع الشرعية المهددة.